AL-SABAH
الصباح
الدولية

No. 4738 | الأربعاء | 15 جمادى الأولى 1445 هـ | 29 نوفمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

وزير الخارجية السعودي : ملتزمون بتقديم نسخة مميزة من «إكسبو 2030»

«وكالات» : فيما تتجه الأنظار نحو العاصمة الفرنسية باريس، لإعلان اسم المدينة الفائزة بتنظيم معرض «إكسبو 2030»، إذ لا يكاد يفصل المكتب العالمي للمعارض سوى ساعات قليلة، لإظهار النتيجة من بين المدن الثلاث المتنافسة هي: الرياض، وروما، وبوسان.

أكد وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، أن المملكة ملتزمة بالعمل مع الجميع لتقديم نسخة مميزة من إكسبو 2030.

وسيتيح المكتب العالمي للمعارض الفرصة لبعثات الدول المشاركة عرض تفاصيل ملفاتها الثلاثة للمرة الأخيرة أمام الجمعية العامة الملتئمة في دورتها الـ 173، في وقت يترقب السعوديون والإيطاليون، والكوريون نتائج الفوز.

إلى أن يختار المكتب العالمي للمعارض المدينة الفائزة، عبر الاقتراع الإلكتروني للدول الأعضاء الـ 180 وفق مبدأ صوت واحد لكل بلد، وفي خضم تنافس ملفات الدول الثلاث، فإن حظوظ السعودية تتعزز باستضافة نسخة إكسبو 2030، لمعطيات عدة.

ويشترط المكتب الدولي عدم تنظيم أي دولة للمعرض ذاته، خلال 15 عاماً، بينما نظمته إيطاليا في عام 2015، وفازت به كوريا في نسخة 2012، وهو الأمر الذي يمنح الرياض فرصة الفوز بشكل لافت.

إكسبو الرياض 2030

وتتزامن الفرصة حال تحققها مع عام تحقيق الرؤية 2030، وتحول البلاد إلى أعظم قصة نجاح في القرن الـ 21، حسب ما أشار إليه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في لقائه الأخير.

في الوقت ذاته، فإن أبعاد استضافة العاصمة الرياض لإكسبو 2030، حال فوزها تمنح فرصة تحقيق ركيزتين أساسيتين للدبلوماسيّة العامّة، هما: التواصل والتأثير، عبر قنواتها الثلاث، الأفراد، والمؤسسات، والإعلام، مثلما يفسر تلك الأبعاد، فيصل الحويل مستشار الدبلوماسية العامة.

يفسر مؤلف كتاب القوة الناعمة فيصل الحويل لـ«العربية.نت»، أن أهم أهداف انعقاد المعرض العالمي إكسبو، حديث الدول والشعوب عن قصص نجاحها وإنجازاتها، وأعظم مقوماتها، مشيراً إلى أنه في حال فازت السعودية فإن الفوز يحقق أهدافا لافتة للقوة الناعمة والدبلوماسية العامّة.

وسرد أن أهم تلك الأهداف تتلخص بالتواصل مع الشعوب عبر بوابة عالمية للتعرف على السعودية وشعبها، وثقافتها، وقصة تحولها، ونجاحها.

كما أضاف أن فرصة تنظيم «إكسبو» تمنح الرياض فرصة التواصل مع الدول عبر مؤسساتها الشعبية عبر مدارسها وجامعاتها ومراكز التفكير، عوضًا عن التواصل الحكومي الرسمي القائم بطبيعة الحال.

وأشار الحويل إلى أن فرصة الاستضافة ستخلق زخماً إعلامياً لافتاً، فضلاً عن أنها ستحقق عائداً اقتصادياً تنموياً من الدبلوماسية العامة، بجانب تكثيف القوة الناعمة للسعودية في المؤشرات الدولية، وبالتالي يمنحها قوة التواصل والتأثير عالمياً.

من جهته، رأى الباحث الاقتصادي الدكتور علي الحازمي، أن فرصة فوز السعودية إذا تحققت فإنها تأتي نتيجة طبيعية للميزانية التي رصدتها السعودية للاستضافة، إذ تقدر بـ7،8 مليار دولار.

ولفت إلى أن السعودية تعد الدولة الوحيدة المتنافسة التي أعدت هذه الميزانية لاستضافة «إكسبو 2030»، فيما منحت تجربة الحضور افتراضياً للراغبين في زيارة المعرض افتراضياً نتيجة البنية الرقمية اللافتة التي تتمتع بها البلاد.

كذلك أوضح أنه في حال أُعلن فوز السعودية بتنظيم إكسبو 2030 فإن أعمال البنية التحتية ستبدأ منذ اليوم الذي يلي الإعلان، ما يعد إيذاناً بحراك دائم لمدة 7 سنوات لشركات القطاع الخاص.

يشار إلى أن العالم ينتظر نتائج عملية التصويت النهائي للدولة المستضيفة لمعرض إكسبو 2030، خلال اقتراع سري أثناء اجتماع الجمعية العمومية 173 التابعة للمكتب الدولي للمعارض، بحضور مندوبي الدول لدى المكتب، حيث تتنافس إلى جانب الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية بوسان الكورية، وروما الإيطالية.

تركيا تعلن إلغاء زيارة الرئيس الإيراني بدون ذكر السبب

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي

«وكالات» : أعلنت الرئاسة التركية أن الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، لن يقوم بزيارته المقررة لأنقرة، أمس الثلاثاء، من دون أن تذكر السبب.

كما أفادت وكالة تسنيم الإيرانية للأنباء أمس بأن زيارة الرئيس إبراهيم رئيسي إلى تركيا تأجلت، من دون تقديم تفاصيل عن السبب.

وذكرت الوكالة شبه الرسمية أنه «كان من المقرر أن تجري الزيارة يوم الأربعاء، لكنها تأجلت إلى موعد آخر».

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد أعلن هذه الزيارة في وقت سابق من الشهر الحالي، مشيرا حينها إلى أنه ونظيره الإيراني سيركزان على صياغة رد مشترك على الحرب بين إسرائيل وحركة حماس.

وقال أردوغان لصحافيين على متن طائرته لدى عودته من قمة إقليمية عقدت في الرياض في 11 نوفمبر «سيزورنا الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في 28 من هذا الشهر».

وأعلنت وسائل الإعلام الرسمية التركية هذه الزيارة وتطرّقت إليها القنوات التلفزيونية التركية بكثافة حتى مساء يوم الاثنين.

وكان الرئيسان التركي والإيراني رجب طيب أردوغان وإبراهيم رئيسي أجريا محادثات هاتفية يوم الأحد، ناقشا خلالها الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة والمساعدة للفلسطينيين والخطوات الرامية إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وجاء في بيان الرئاسة التركية أنه «خلال المحادثة، تمت مناقشة الهجمات الإسرائيلية غير القانونية على قطاع غزة، وتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين والخطوات التي يمكن اتخاذها لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في المنطقة».

وبحسب البيان، شدد الرئيس أردوغان على ضرورة أن تتخذ خاصة تركيا وإيران، موقفا موحدا ضد الفظائع الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية».

يأتي ذلك، فيما يشهد قطاع غزة تمديداً لوقف موقت لإطلاق النار بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية – يومين إضافيين – في القطاع كان أفضى إلى إطلاق سراح عدد من الأسرى الإسرائيليين، فضلا عن عمال من جنسيات أخرى مقابل عدد من الفلسطينيين من النساء والأطفال القابعين منذ أشهر وسنوات في السجون الإسرائيلية.

كما أتاح المجال لدخول المزيد من شاحنات الإغاثة إلى القطاع المكتظ بالسكان.

تتمات

النواف : أهل

وقد أكد سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء، احترامه وتمسكه بالدستور وضرورة فتح صفحة جديدة من الممارسة الديمقراطية بين السلطتين.

جاء ذلك في كلمة سموه، عقب انتهاء النائب المستجوب مهلهل المضف، من بداية مرافعته أثناء مناقشة الاستجواب. وقال سموه إن صعود المنصة جاء برا بالقسم أمام الأمة، «لأضع الحقائق أمامكم في جلسة علنية، دون اللجوء للجنة التشريعية أو المحكمة الدستورية أو حتى طلب تأجيل الاستجواب، رغم ما شاب الاستجواب من مثالب دستورية».

أضاف أنه كان من المفترض على النائب المستجوب اختيار وقت ملائم للاستجواب، خصوصا وأن «هناك قوانين تهم البلد والمواطنين»، مشيرا الى أن عمر الحكومة والمجلس لم يتجاوز ستة أشهر فقط.

وأكد أن الحكومة ومجلس الأمة قاما بإنجاز العديد من القوانين المهمة التي تهم الوطن والمواطنين خلال الفترة الوجيزة من عمر المجلس الحالي، لافتا إلى شهادة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون، الذي وصف التعاون بين الحكومة والمجلس بأنه «تاريخي وغير مسبوق».

وقال سموه : «أهل الكويت يعرفون أني أراعي ربي، ومصلحة بلدي»، لافتا إلى أن «ما يجمعنا نحن الكويتيين اليوم أكثر مما يفرقنا، وما اجتمعنا عليه أكثر مما نختلف حوله».

وذكر سمو رئيس مجلس الوزراء أن أي استجواب لرئيس مجلس الوزراء، يفترض أن ينحصر في السياسة العامة للحكومة والإطار العام الذي تتخذه الحكومة نهجا للوزارات، فالأمانة توجب على الجميع الالتزام بالدستور واللائحة حول وجوب مراعاة منصب رئيس الوزراء، الذي لا يستلم أي وزارة ويترأس اجتماع مجلس الوزراء فقط.

وعن المحور الأول المتعلق بتراجع سمو رئيس مجلس الوزراء عن مضامين خطاب العهد الجديد، استعرض سموه ما قامت به الحكومة من إصلاحات سياسية بتطهير العملية الانتخابية، إذ تمت محاربة ظاهرة شراء الاصوات وتجريم الفرعيات وتنظيم عملية تصويت المواطنين بحسب العنوان وفق البطاقة المدنية، وعدم مشاركة الحكومة في انتخابات رئاسة مجلس الأمة ومناصب مكتب المجلس واللجان البرلمانية لترجمة مضامين الخطاب.

واستغرب إعلان النائب المستجوب منذ لحظة أداء الحكومة للقسم، «أنه لن يتعاون معها وهذا يبين النية المبيتة لديه».

وبين سموه أن الحكومة لا تمانع مناقشة تعديل النظام الانتخابي من خلال اللجنة التنسيقية، إذ أن الحكومة قامت بواجبها تجاه تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، مؤكدا أن آخر العام الحالي «سيتم إقرار ما يحقق صالح المواطنين»، وأنه «لولا الاستجواب لأنجزنا ذلك».

وجدد سموه تأكيده، على أن «يدنا حتى هذه اللحظة ممدودة للمجلس، ولن نخفي شيئا وكل مقترحات المجلس قابلة للنقاش».

وكان النائب مهلهل المضف قد أكد في مرافعته، أن الإيمان بمشروع الإصلاح السياسي شكل دافعا لنضال وتضحيات رجالات الكويت حتى تحقق الدستور «فدارت عجلة القوانين والتشريعات وتحققت رفاهية الشعب في التعليم والصحة والإسكان والتخطيط للمستقبل في بيئة سياسية تحاسب وتراقب وتشرع».

وقال المضف: إن «الكويت وشعبها منذ مسيرتها الديمقراطية لم تقبل بتسلط الرأي الواحد حتى ترضى بتسلط الرأيين فالشعب بكل أطيافه وتوجهاته وانتماءاته في متسع من الاصطفاف لفريق على فريق».

وشدد على أن العلاقة بين الحاكم والشعب قائمة على التفاهم والتشاور والمشاركة في القرار وتم تأصيل هذا المبدأ في الدستور لكن هناك «غياب للتنمية وعدم وجود رؤية واضحة لشكل الكويت في المستقبل».

وتساءل عن «دور الحكومة في إقرار البديل الاستراتيجي الذي طرح منذ عام 2014 لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة في الجهات الدولة بهدف رفع رواتب الموظفين ممن ليست لديهم كوادر».

وزير المالية

بالبيئة، مثل مواد التبغ ومشروبات الطاقة وبعض المواد المسرطنة الي تؤثر على سلامة المواطنين».

وأكد الوزير الجارالله أهمية إقرار هذه الضريبة بالنسبة لوزارة المالية، كونها من ضمن الإيرادات غير النفطية.

إسرائيل : مقتل

وذكرت الصحيفة أن الجيش الإسرائيلي كان قد رفض في بداية الأمر منح إذن لنشر المعطيات المتعلقة بعدد الجنود المصابين، كما أنه لم يرد على سؤال الصحيفة بشأن سبب منع النشر.

ولاحقاً وافق جيش الاحتلال على تحويل المعطيات للصحيفة، التي كشفت إصابة 202 من الجنود بجراح خطيرة، ونحو 320 بجراح متوسطة، فيما وصفت إصابات 470 بأنها طفيفة.

ولا يزال 29 من الجنود الذين توصف إصاباتهم بالخطيرة يرقدون في المستشفيات، فضلاً عن 183 من أصحاب الإصابات المتوسطة و74 من الإصابات الطفيفة.

وقالت «هآرتس» إنّ المعلومات المتعلقة بعدد الجنود الذين أصيبوا خلال الحرب لم تحظ بأي اهتمام من قبل، وإن الناطق بلسان جيش الاحتلال دانيال هغاري لم يتطرق إلى ذلك خلال الإحاطات الصحافية التي يقدّمها. وكذلك لم تحظ باهتمام في البيانات الصادرة عن الجيش الإسرائيلي.

ونادراً ما أشار الجيش إلى إصابات في إطار حديثه عن مقتل جنود خلال المعارك، وبحسب ذات الصحيفة، فإن هذه السياسة تختلف عما كان سائداً في حروب وحملات عسكرية سابقة، إذ كان الجيش ينشر خلالها عدد جرحاه أيضاً إلى جانب نشره تفاصيل أخرى.

ولم يتغير امتناع الجيش عن نشر المعلومات حتى بعد التوغل البري، مع أن المعارك البرية كانت تشكل خطراً أكبر على الجنود.

وتتوفر المعلومات بشأن عدد المصابين المدنيين والجنود معاً، في صفحة مخصصة لذلك في موقع وزارة الصحة الإسرائيلية دون الفصل بينهم.

وبحسب المعطيات التي أشارت إليها الصحيفة، فإنه من بداية الحرب تم تقديم العلاج لـ9038 جندياً ومدنياً، و7036 من المصابين كانت حالتهم طفيفة و751 أصيبوا بجراح متوسطة و422 بجراح خطيرة وحرجة. ويشمل أعداد المتعالجين أيضاً، 129 شخصاً قضوا خلال تلقيهم العلاج في المستشفيات.

ولفتت الصحيفة إلى أنه في 7 أكتوبر الماضي، استقبلت المستشفيات الإسرائيلية 1455 مصاباً، لا يمكن معرفة عدد الجنود من بينهم، ولا يزال يرقد اليوم 218 جريحاً معظمهم من الجنود، فيما نقل آخرون إلى أقسام إعادة التأهيل.

ونقلت الصحيفة عن مصادر طبية قولها إنّ الشعور السائد أنه يتم إبقاء الجنود المصابين بعيداً عن الأنظار، وأنه غير مصرح لوزارة الصحة والمستشفيات بنشر معلومات حول المصابين من دون موافقة الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك الحديث عن عدد المصابين ووضعهم.

ونقلت «هآرتس» عن مسؤول رفيع في أحد المستشفيات الإسرائيلية قوله إن المستشفيات: «لم تمر بتجربة كهذه قط في أي من الحروب والعمليات العسكرية السابقة».

وأكد المصدر ذاته أن «العمل مع الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي صعب جداً. ممثلو الناطق والمسؤولون العسكريون عن المصابين يرافقون الجنود أكثر من الطاقم الطبي».

في سياق متصل، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي حتى أمس، عن مقتل 392 جندياً، منذ السابع من أكتوبر الماضي، نحو 70 منهم منذ بداية العملية البرية.

«الصحة العالمية»

أضافت المتحدثة مارغريت هاريس في تصريح لها أمس «في نهاية المطاف، سنرى عددا أكبر من الناس يموتون بسبب الأمراض مقارنة بالقصف إذا لم نتمكن من إعادة بناء هذا النظام الصحي».

ووصفت الانهيار الذي شهده مستشفى الشفاء في شمال غزة بأنه «مأساة» وعبرت عن قلقها إزاء احتجاز القوات الإسرائيلية بعض طواقمه الطبية.

وكان المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس، قد رحب بسريان الهدنة الإنسانية في غزة، ودخول المساعدات للقطاع، معتبرا ذلك «خطوة في الطريق الصحيح»، لكنه أكد على أن هناك حاجة للقيام بالمزيد.

وقال غيبريسوس في حسابه على منصة «إكس»: «مستمرون في الدعوة إلى وقف مستدام لإطلاق النار لإنهاء معاناة المدنيين».

وفي وقت سابق قال المتحدث باسم منظمة الصحة العالمية كريستيان ليندماير، إن المنظمة تعمل على تنفيذ المزيد من عمليات الإجلاء من المستشفيات في شمال غزة في أقرب وقت ممكن مع بدء سريان الهدنة، معبرا عن مخاوفه حيال سلامة من يزالون في مستشفى الشفاء.

أضاف «نحن قلقون للغاية بشأن سلامة ما يقدر بنحو 100 من المرضى وأعضاء الطواقم الطبية الذين ما زالوا في مستشفى الشفاء».

مدير «سي آي إيه»

ونقلت الصحيفة عن ثلاثة أشخاص مطلعين على الزيارة قولهم إن بيرنز يسعى إلى وقف القتال لمدة أطول، مع الأخذ في الاعتبار الطلب الإسرائيلي بأن تقوم «حماس» بالإفراج عن ما لا يقل عن 10 أشخاص مقابل كلّ يوم هدنة، في وقت يضغط بيرنز كذلك من أجل إطلاق سراح الأميركيين الذين تحتجزهم «حماس» فورا، والذين يقدّر عددهم بثمانية أو تسعة.

وقالت المصادر إن المسؤولين الإسرائيليين أبلغوا نظراءهم الأميركيين بأنّ الحدّ الأقصى لعدد الأيام الإضافية للهدنة الذي يمكن أن يوافقوا عليه هو عشرة أيام، قبل استئناف العمليات العسكرية. وذكرت الصحيفة أن المسؤولين غير متأكدين من إمكانية إقناع إسرائيل بالتراجع عن حدّ الأيام العشرة، وسط الضغط لإطلاق أكبر عدد ممكن من المحتجزين.

إلى ذلك، قال موقع «والاه» العبري، نقلاً عن مصادر لم يسمّها في واشنطن، إن رئيس «الموساد» الإسرائيلي ديفيد برنيع، توجّه إلى العاصمة القطرية الدوحة أمس، من أجل المشاركة في اجتماع ثلاثي يجمعه مع بيرنز ورئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بشأن الحرب الإسرائيلية على غزة.

وذكر الموقع أن بيرنز لعب دوراً أساسياً في الجهود للتوصل إلى صفقة تبادل الأسرى، إلى جانب رئيس الموساد ورئيس الحكومة القطرية. كما أنه «ساهم في حل عدد من الأزمات الكبيرة خلال الفترة الماضية منذ بدء الحرب»، بحسب ما نقله الموقع عن مسؤولين إسرائيليين وأميركيين كبار لم يسمّهم.

ونقل الموقع عن المسؤولين الإسرائيليين قولهم إنه خلال الأيام الأخيرة وعندما تم تطبيق الصفقة التي اتُفق عليها، كان بيرنز وطاقمه مع المسؤولين القطريين والإسرائيليين، كما كان على اتصال وثيق مع رئيس المخابرات المصرية عباس كامل، خاصة يوم السبت الأخير، عندما أثيرت مخاوف بشأن احتمال انهيار الصفقة.